الصباح الاقتصادية
12
العدد 2900 - السنة العاشرة
الثلاثاء 4 صفر 1439 - الموافق 24 أكتوبر 2017
Tuesday 24 October 2017 - No.2900 - 10th Year

ثبتت التصنيف الائتماني السيادي للبلاد عند (ايه.ايه)

«فيتش»: صندوق الاحتياطي العام للكويت سيستنزف خلال 10 سنوات

- حجم صافي الأصول السيادية الخارجية التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار تقدر بنحو 453 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي
- قيمة العجز المتوقع للسنة المالية (2016-2017) يقدر بـ 5.9 مليار دينار
- تآكل متانة الأوضاع المالية والخارجية نتيجة استمرار انخفاض أسعار النفط
- تقدم الحكومة سيكون «بطيئا» في اتخاذ تدابير أكثر شمولا مثل قانون الأجور والمرتبات في القطاع العام

«فيتش» تضع رؤيتها حول وضع الكويت الاقتصادي

ثبتت وكالة فيتش الدولية للتصنيف الائتماني تصنيفها الائتماني السيادي لدولة الكويت لعام 2017 عند المرتبة (ايه.ايه) مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وقالت الوكالة في بيان نشرته على موقعها الالكتروني ان التصنيف الائتماني السيادي للكويت يعكس اوضاعها المالية والخارجية القوية بشكل استثنائي.

واضافت ان سعر برميل النفط التوازني للموازنة العامة الكويتية يقدر في العام الحالي عند نحو 50 دولارا للبرميل وهو السعر الأدنى بين دول منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك).

وأوضحت ان هناك عوامل تحد من تلك القوة تتمثل باعتماد الاقتصاد الكويتي على النفط بشكل كبير ودرجة المخاطر الجيوسياسية وضعف مؤشرات الحوكمة فضلا عن مدى سهولة ممارسة انشطة الأعمال.

وبينت الوكالة ان «دولة الرفاهية السخية والدور الاقتصادي الكبير للقطاع العام يعتبران من التحديات الراهنة على المدى الطويل وذلك بسبب المعدلات المرتفعة للنمو السكاني للمواطنين».

وذكرت ان حجم صافي الأصول السيادية الخارجية التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار الكويتية تقدر بنحو 453 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي للبلاد في 2016.

وافادت انه وفقا لسيناريو افتراضي إذا بقي عجز الموازنة العامة عند المستوى المتوقع في السنة المالية (2017-2018) مع استمرار التحويل إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة وبقاء صندوق الاحتياطي العام المصدر الوحيد لتمويل العجز فإن صندوق الاحتياطي العام «سيستنزف خلال 10 سنوات».

ولفتت الى ان الحكومة الكويتية استوفت احتياجاتها التمويلية لسد عجز الموازنة العامة في (2016-2017) من خلال إصدار دين محلي جديد بنحو 7ر1 مليار دينار كويتي (5ر5 مليار دولار امريكي) واقتراض خارجي بنحو 8 مليارات دولار فضلا عن سحب نحو 16 مليار دولار من صندوق الاحتياطي العام.

وتوقعت (فيتش) ان يكون مزيج التمويل مكونا بشكل اكبر من الدين في السنة المالية (2017-2018) وهذا مرهون بإقرار قانون الدين العام الجديد مما يضاعف سقف الاقتراض الحكومي.

واوضحت ان الموازنة العامة في السنة المالية (2016-2017) حققت فائضا نسبته 0ر3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بحساب دخل الاستثمارات الحكومية واستبعاد مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

وقدرت قيمة العجز للسنة المالية (2016-2017) بنحو 5ر9 مليار دينار كويتي (نحو 5ر19 مليار دولار امريكي).

واشارت الى انه في ظل افتراض سعر خام برنت عند نحو 5ر52 دولار للبرميل في العامين 2017 و2018 فانه من المتوقع ان تسجل الموازنة العامة فائضا محدودا بنحو 88 مليون دينار كويتي (نحو 264 مليون دولار) في السنة المالية (2017-2018).

وتوقعت ان تسجل الموازنة العامة على نفس سعر النفط الافتراضي عجزا بنحو 6ر4 مليار دينار (نحو 21 مليار دولار) في حين انه حسب بيانات الموازنة العامة المعتمدة فإن العجز المقدر سيبلغ نحو 8ر7 مليار دينار (نحو 25ر7 مليار دولار) في السنة المالية (2017-2018).

ولفتت الوكالة الى استمرار الحكومة الكويتية في تنفيذ برنامجها المتعلق باستدامة المالية العامة والإصلاحات الاقتصادية معتبرة ان «التقدم كان بطيئا».

وقالت ان الحكومة تستمر في تحقيق بعض النجاح في التدابير التي لا تتطلب تشريعات جديدة كبيرة مثل إعداد الموازنة العامة «التاشيرية» لعدة سنوات ووضع سقف للانفاق العام وتشديد قواعد التوظيف والمكافآت في الخدمة المدنية.

واعتبرت ان تقدم الحكومة سيكون «بطيئا» في اتخاذ تدابير اكثر شمولا مثل قانون الأجور والمرتبات في القطاع العام وقانون للتخصيص وضريبة القيمة المضافة وقوانين ضريبة الإنتاج.

وتوقعت انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الكويت بنحو 5ر3 في المئة في عام 2017 مقارنة بنمو بنحو 5ر3 في المئة في 2016 مدفوعا بتخفيض الإنتاج النفطي للكويت بما يتماشى مع اتفاق منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك).

كما توقعت (فيتش) ان يحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات غير النفطية نموا بنحو 3 في المئة خلال السنوات (2017-2019) مدفوعا بارتفاع الإنفاق الحكومي وبشكل خاص الإنفاق الاستثماري.

واشارت إلى ان التضخم كان محدودا بالرغم من زيادة اسعار المشتقات النفطية كما ان الرقم المسجل للاراضي الممنوحة للمواطنين ضمن برنامج الإسكان الحكومي في عام 2016 سيدعم نشاط البناء السكني في السنوات المقبلة في حين تتمتع البنوك الكويتية برسملة وسيولة وربحية كافية.

وعن العوامل التي تؤثر سلبا على التصنيف الائتماني قالت الوكالة انها تتمثل في تآكل متانة الأوضاع المالية والخارجية نتيجة استمرار انخفاض اسعار النفط او عدم القدرة على معالجة الاستنزاف الهيكلي للمالية العامة.

وفيما يتعلق بالعوامل التي تؤثر ايجابيا في التصنيف الائتماني بشكل فردي او جماعي بينت انها تتمثل في التحسن في نقاط الضعف الهيكلية مثل خفض الاعتماد على النفط وتعزيز مؤشرات الحوكمة وبيئة الأعمال وإطار عمل السياسة الاقتصادية.

«السعري» ينخفض بنسبة 0.41 في المئة خلال جلسة «حمراء» للبورصة

انهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الإثنين على انخفاض مؤشرها السعري 5ر27 نقطة ليصل إلى مستوى 6622ر56 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر41 في المئة.

في المقابل انخفض المؤشر الوزني ليخسر 0ر82 نقطة ويصل إلى 430ر63 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر19 في المئة كما انخفض مؤشر (كويت 15) بواقع 1ر22 نقطة ليصل إلى 1000ر98 نقطة بنسبة بلغت 0ر12 في المئة.

وشهدت الجلسة تداول 62ر5 مليون سهم تمت عبر 2777 صفقة نقدية بقيمة نقدية بلغت 10ر16 مليون دينار كويتي (نحو 33ر22 مليون دولار امريكي).

وتابع بعض المتعاملين إفصاحا من بيت التمويل الكويتي بشأن الخبر الخاص ببيع حصته في شركتي الإنماء والخليج علاوة على افصاح نتائج اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة (الكويتية لصناعة وتجارة الجبس) عن السنة المالية المنتهية في ديسمبر الماضي.

كما تابع هؤلاء إفصاحا عن استقالة الرئيس التنفيذي في شركة (الكويت والخليج للنقل) علاوة على افصاح تنفيذ بيع اوراق مالية لصالح حساب إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

هبوط جماعي لمؤشرات البورصة

وكانت أسهم شركات (المستثمرون) و(الامتياز) و(ابيار) و(الافكو) و(زين) و(الانوار) الأكثر تداولا في حين كانت اسهم شركات (الغذية) و(وطنية م ب) و(شارقة ا) و(الخصوصية) و(انجازات) و(اسمنت) الأكثر ارتفاعا.

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح اسهم العديد من الشركات في مقدمتها (وربة ت) و(نفائس) و(المركز) و(اكتتاب) و(المستثمرون) في حين شهدت الجلسة ارتفاع اسهم 29 شركة وانخفاض اسهم 63 شركة في حين شهدت اسهم 22 شركة ثباتا من إجمالي 114 تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر اسهم (كويت 15) على 3ر10 مليون سهم تمت عبر 743 صفقة نقدية بقيمة 5ر5 دينار (نحو 9ر17 مليون دولار).

«الغرفة»: الهند ثالث الشركاء التجاريين للبلاد

قال عضو مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة الكويت طارق المطوع ان الهند تحتل المرتبة الثالثة لجهة الشركاء التجاريين للبلاد اذ بلغ اجمالي قيمة وارداتها نحو 1ر83 مليار دولار امريكي خلال 2016.

واضاف المطوع في كلمة خلال استقبال وفد تجاري هندي برئاسة رئيس لجنة الشؤون الدولية بغرفة التجارة والصناعة الهندية (بي.انش.دي) رانجيت شانرفيدي ان البلدين يتمتعان بعلاقات ثنائية عميقة وعريقة خصوصا في المجال الاقتصادي.

واكد استعداد الغرفة وحرصها على بذل الجهود كافة وتسخير كل الامكانيات لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وفتح الباب واسعا امام الشركات للتعاون الثنائي بما يخدم هذه المصلحة.

من جانبه اعرب رئيس الوفد الهندي شانرفيدي عن سعادته بزيارة دولة الكويت مشيرا الى انه التقى في وقت سابق بمسؤولي الهيئة العامة للاستثمار وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر لبحث سبل تنمية العلاقات الاستثمارية بين البلدين الصديقين.

وقدم شانرفيدي عرضا حول غرفة (بي انش دي) التي تأسست عام 1905 وتضم في عضويتها 115 غرفة تجارية هندية ولها علاقة وطيدة مع اكثر من 60 غرفة تجارية حول العالم تلاه تعريف للشركات الهندية المشاركة بعضوية الوفد الزائر.

من جانبه قال سفير جمهورية الهند لدى الكويت سونيل جين في كلمة مماثلة ان حكومة بلاده تسعى لتحقيق اعلى مستويات التبادل التجاري مع الكويت إذ تعمل على توفير التسهيلات اللازمة للمستثمرين الكويتيين مشيدا بالدعم المستمر الرامي لتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية المشتركة.

ويضم الوفد الهندي في عضويته 15 ممثلا لشركات هندية عاملة في مجالات متعددة كالمقاولات والبنى التحتية والانشاءات والمطارات والطاقة والغاز والزراعة والاتصالات.

وتأسست غرفة تجارة وصناعة الكويت بموجب مرسوم بقانون صدر عام 1959 لتكون مؤسسة ذات نفع عام تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ماديا ومعنويا وينتخب مجلس إدارتها بالكامل من قبل جمعيتها العامة.

بهدف دعم جهود الدول النامية في تحقيق التنمية

البدر: «الصندوق الكويتي» يجسد رؤية البلاد لأهمية التعاون على الصعيد الدولي

أكد المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية عبدالوهاب البدر حرص الكويت على بذل كل ما بوسعها لمساندة الدول النامية وتقديم العون لها عبر مؤسساتها الرسمية مباشرة ومن خلال إسهامها في موارد مؤسسات التنمية الإقليمية والدولية.

وقال البدر في كلمته خلال الاجتماع الأول لبرنامج القضاء على الأمراض المدارية المهملة في القارة الأفريقية ان إنشاء الصندوق الكويتي منذ أكثر من نصف قرن يجسد رؤية البلاد لأهمية التعاون على الصعيد الدولي لدعم جهود الدول النامية في تحقيق التنمية.

وأوضح ان السيطرة على الأمراض المدارية يعد أمرا حاسما في مكافحة الفقر والمشاكل الصحية لافتا الى ان شراكة الكويت الدولية مع العديد من المؤسسات التنموية المختصة في مجال الصحة ومكافحة الأمراض وتفشي الأوبئة تعد نموذجا ماليا يحتذى به.

من جهته قال رئيس جمهورية تنزانيا السابق جاكايا كيكويتي في كلمته خلال الاجتماع ان البرنامج المقام بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية يهدف الى القضاء على الامراض المدارية المهملة وتقليل معاناة الملايين من الناس في جميع انحاء القارة الافريقية.

واضاف كيكويتي ان شخصا واحدا من كل ثلاث أشخاص حول العالم معرض للاصابة بأحد هذه الأمراض المدارية إضافة إلى وجود شخص من كل ستة أشخاص مصاب بأحدها لافتا إلى ان عدد المصابين من ذوي الدخل المحدود حول العالم يبلغ نحو 1ر56 مليار شخص 40 في المئة منهم من القارة الافريقية.

وذكر ان العديد من تلك الاوبئة والامراض المدارية المهملة هي امراض تصيب الفقراء ولذلك فإن التدخل ضد هذه الأمراض يمكن أن يكون له أيضا أثرا إيجابيا على الفقر والجوع ويمكن أن يعزز التعليم والعمل والنمو الاقتصادي وبالتالي يقلل الفوارق الاقتصادية. وأكد انه يمكن من خلال الشراكات المبتكرة والتعاون بين الدول والمؤسسات إنقاذ الأرواح مبينا ان خارطة الطريق (2020) التي وضعتها منظمة الصحة العالمية في لندن عام 2012 ستساعد في القضاء على 10 أمراض مدارية مهملة في العالم بحلول عام 2020 بالتعاون مع شركات الأدوية والمانحين.

وأوضح ان منظمة الصحة العالمية دشنت مشروعا خاصا لمكافحة هذه الأمراض أطلقت عليه مشروع الموسع للقضاء على الأمراض المدارية المهملة (اسبن) من أجل حشد الموارد السياسية والتقنية والمالية للوفاء بإعلان لندن حول أهداف الأمراض المدارية المهملة.

وأفاد ان مشروع (اسبن) الذي يمتد على مدى خمس سنوات يركز على تسريع عملية السيطرة والقضاء على أمراض الخيطيات اللمفاوية (داء الفيل) وداء عمى النهر والمتشققات (البلهارسيا) والديدان المنقولة بالتربة ومرض تراخوما (الرمد الحبيبي).

بدورها قالت مديرة منظمة الصحة العالمية في الإقليم الافريقي الدكتورة ماتشيديسو موبتي في كلمة مماثلة في الإجتماع ان الصندوق الكويتي للتنمية يعتبر من أوائل المنضمين لبرامج مكافحة الأمراض المدارية المهملة منذ بداية إنشاء البرنامج الأفريقي لمكافحة وباء (عمى النهر).

وأشادت موبتي بالجهود الكبيرة التي يقوم بها الصندوق من خلال نشاطاته في مجال الصحة العامة علاوة على سعيه المبذول في حماية الأفراد المعرضين للاصابة بالأمراض حول العالم.

وأكدت ان مكافحة الأمراض المدارية المهملة يحتاج إلى التزام دولي وأدوية أساسية وتوجيه تقني وموارد مالية وقيادة سياسية.

«مشاريع الكويت» تشارك في مؤتمر تمكين الشباب السادس

تشارك شركة مشاريع الكويت (القابضة) كراع استراتيجي في الدورة السادسة من مؤتمر تمكين الشباب (تمكين) الذي يُقام تحت رعاية صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح. وتعتبر هذه هي السنة الثالثة على التوالي الذي تعمل فيها شركة المشاريع على دعم المؤتمر.

وبهذه المناسبة، قالت المدير التنفيذي لاتصالات المجموعة في شركة المشاريع الأنسة إيمان العوضي «تولي شركة مشاريع الكويت أهمية كبيرة لقضية دعم الشباب وهي الرؤية التي تتشارك فيها مع القائمين على مؤتمر تمكين الشباب. إن هذه النظرة المشتركة كانت الدافع وراء إطلاق جائزة كيبكو تمكين لدعم مشاريع الشباب في عام 2015. إننا في شركة المشاريع نؤمن بشدة بأهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في تنويع الإقتصاد المحلي، كما نرى أن مستقبل الكويت هو في أيدي المبادرين الشباب. وبناء على ذلك فإن هدفنا من هذه الجائزة هو تسليط الضوء على العمل الذي يقوم به هؤلاء الشباب، وفهم التحديات التي يواجهونها، ودعمهم في مسيرة تطوير أعمالهم لتكون ذات ربحية أكبر وأكثر استدامة».

وكان اليوم الأول من المؤتمر شهد منافسة شديدة بين الشركات الثلاث الناشطة في قطاعي الإعلام الإلكتروني والتكنولوجيا التي تأهلت إلى الجولة النهائية من جائزة كيبكو تمكين الثالثة لدعم مشاريع الشباب. وقام المبادرون الشباب أصحاب كل من موقع بيمز التعليمي، وموقع أوردر دوت كوم وموقع بيالوه دوت كوم بتقديم عرض إيضاحي للجنة التحكيم التي ضمت كلا من المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة كولي كابيتال السيدة فكتوريا جريس، والرئيس التنفيذي لشركة كامكو للاستثمار فيصل صرخوه والرئيس التنفيذي لشركة بوتيكات دوت كوم عبدالوهاب العيسى وذلك مباشرة أمام الحضور.

يذكر انه سيتم الإعلان عن الفائز بجائزة كيبكو تمكين في اليوم الثاني من أعمال مؤتمر تمكين الشباب.